Distr.: General
30 September 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والسبعون

جنيف، 24–28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة المضطلع بها في إطار تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً

مذكرة من أمانة الأونكتاد*

موجز

تعرض مذكرة المعلومات الأساسية هذه وصفاً للأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في الفترة ما بين الربع الثالث من عام 2024 والربع الثاني من عام 2025، دعماً لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022–2031. وتتضمن قائمة غير حصرية بأمثلة على النتائج التي يحققها الأونكتاد في أقل البلدان نمواً. وتتمحور المذكرة حول ركائز عمل الأونكتاد الثلاث وهي: البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، والتعاون التقني. وتعرض أيضاً دروساً مستفادة وتوصيات سياساتية للمضي قدماً.

* اتُّفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدِّمة لها.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- دعت الدول الأعضاء، في عهد بريدجتاون الصادر في عام 2021، الأونكتاد إلى "تعزيز التركيز بشكل خاص على احتياجات التجارة والتنمية في أقل البلدان نمواً في جميع مجالات عمله"[(1)]. وعلاوة على ذلك، دعت الدول في الفقرة 299 من برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031، مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى إلى المشاركة الكاملة في استعراضات برنامج عمل الدوحة، ودعت الأونكتاد في الفقرة 308 إلى "أن يواصل التصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً". وقد أُعدت مذكرة المعلومات الأساسية هذه وفقاً لهذه الولايات.

2- وفي خضم السنة الثالثة من تنفيذ برنامج عمل الدوحة، تواجه أقل البلدان نمواً رياحاً معاكسة للنمو بسبب ارتفاع مستويات الديون والتوترات الجيوسياسية، فضلاً عن تراجع ثقة المستهلكين وتقلب الأسواق المالية والاضطرابات المحتملة في سلاسل الإمداد. وتتفاقم هذه العوامل من جراء التغيرات في التعريفات في الاقتصادات الكبرى. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يتباطأ النمو في أقل البلدان نمواً في عام 2025 ليصل إلى 4,1 في المائة بعد أن بلغت نسبته المقدرة 4,5 في المائة في عام 2024[(2)]. وتقل هذه النسبة بكثير عن الهدف الذي حدده برنامج عمل الدوحة في 7 في المائة من النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي. وظل الدين العام لأقل البلدان نمواً ينمو باطراد منذ عام 2006، ليصل إلى ما مجموعه 774 بليون دولار في عام 2023، أي ثلاثة أمثال مستواه الاسمي لعام 2010. وارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لفئة أقل البلدان نمواً من 36 في المائة في عام 2010 إلى 55 في المائة في عام 2020، وظلت عند نسبة 54 في المائة في عام 2023. ويعاني حالياً 20 بلداً من أصل 44 من أقل الدول نمواً من حالة مديونية حرجة أو هي معرضة بشدة لخطرها[(3)]. وفي الفترة 2021-2023، أنفقت 43 في المائة من أقل البلدان نمواً على سداد الفائدة أكثر مما أنفقت على الصحة[(4)]. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط تكاليف خدمة الدين كحصة من الإيرادات الحكومية لأقل البلدان نمواً في عام 2025 ليصل إلى ضعف مستوى عام 2010 تقريباً[(5)]. وظلت حصة أقل البلدان نمواً في صادرات السلع العالمية ثابتة عند حوالي 1,1 في المائة في عام 2024، وهي أقل بكثير مما حدده برنامج عمل الدوحة من هدف مضاعفة حصة تلك البلدان في التجارة العالمية[(6)]. ومع ذلك، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أقل البلدان نمواً في عام 2024 زيادة بنسبة 9 في المائة، لتصل إلى 37 بليون دولار، أو حوالي 2 في المائة من التدفقات العالمية[(7)]. غير أن الاستثمارات المتوقعة في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة انخفضت بنسبة 86 في المائة في أقل البلدان نمواً. كما تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية مركزة في جهات بعينها؛ فتحصل البلدان المتلقية الخمسة الأولى على أقل بقليل من 50 في المائة من إجمالي تلك التدفقات[(8)].

(1) TD/541/Add.2، الفقرة 5(أ).

(2) United Nations, 2025, *World Economic Situation and Prospects 2025: Mid-year Update* (New York).

(3) انظر قائمة صندوق النقد الدولي لتقييمات قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون من بين البلدان المؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، اعتباراً من 31 آذار/مارس 2025، المتاحة في: http://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf؛ باستثناء أنغولا.

(4) انظر www.unctad.org/publication/world-of-debt.

(5) الأمم المتحدة، 2025.

(6) قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

(7) الأونكتاد، 2025، *تقرير الاستثمار العالمي 2025: الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.25.II.D.23، جنيف).

(8) كمبوديا، إثيوبيا، موزامبيق، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً 65 بليون دولار في عام 2023، ممثلة زيادة بنسبة 3,5 في المائة مقارنة بعام 2022، لكنها ظلت أقل بكثير من ذروتها التي بلغت 71 بليون دولار في عام 2020. وتستحوذ البلدان المتلقية الخمسة الأولى من أقل البلدان نمواً[9] على حوالي ثلث إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لهذه البلدان. وعلاوة على ذلك، تشير الإعلانات الصادرة منذ عهد قريب عن الجهات المانحة إلى وجود ضغط غير مسبوق على المساعدات العالمية، حيث تُظهر التقديرات انخفاضاً يقارب 20 في المائة في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية[10]. وفي ضوء هذه الخلفية، ستحتاج أقل البلدان نمواً إلى دعم مستمر لتعزيز النمو الشامل وتحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة.

3- وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2024، أصبحت سان تومي وبرينسيبي ثامن بلد يخرج من فئة أقل البلدان نمواً، فانخفض العدد الإجمالي من هذه البلدان إلى 44 بلداً. وخطت هذه الدولة الجزرية الصغيرة النامية، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 000 230 نسمة، خطوات كبيرة في مجالي الصحة والتعليم، فضلاً عن الدخل الفردي، مما سمح للبلد باستيفاء معياري الثروة البشرية والدخل للخروج من تلك الفئة. وخروج هذا البلد من فئة أقل البلدان نمواً خطوة هامة في طريق تنميته الاقتصادية، ولا بد من مده بالدعم المستمر لإدارة مواطن الضعف الناشئة عن اعتماده على السلع الأساسية وصغر حجمه الاقتصادي وعزلته الجغرافية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤثر حالة المديونية الحرجة على اقتصاده. ويظل الأونكتاد ملتزماً بدعم جهود سان تومي وبرينسيبي لتنويع الصادرات وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وتحسين بيئة الأعمال.

4- وترد في مذكرة المعلومات الأساسية هذه لمحة عامة غير حصرية عن الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في الفترة ما بين تموز/يوليه 2024 وحزيران/يونيه 2025 لدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة. وتتمحور الأنشطة حول ركائز عمل الأونكتاد الثلاث وهي: البحث والتحليل (الفصل الثاني)، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي (الفصل الثالث)، والتعاون التقني (الفصل الرابع). وتندرج الأنشطة الواردة في الفصل الرابع في إطار مجالات التركيز الستة لبرنامج عمل الدوحة. وتختتم المذكرة بالدروس المستفادة (الفصل الخامس) وبتوصيات لينظر فيها مجلس التجارة والتنمية (الفصل السادس).

ثانياً- البحث والتحليل

5- ***تقرير أقل البلدان نمواً 2024: تسخير أسواق الكربون لأغراض التنمية***. يذكّر التقرير بأن أسواق الكربون تُعتبر على نحو متزايد محركات رئيسية للطموح المناخي وتدفق رؤوس الأموال. فهي تمكّن البلدان من تداول أرصدة الكربون – وهي تصاريح لتعويض كمية محددة من الانبعاثات – مما يسمح للبائعين بكسب إيرادات والمساهمة في العمل المناخي. وتشارك أقل البلدان نمواً بالفعل في أسواق الكربون، وهي من أوائل البلدان المقبلة على آليات التداول الناشئة بموجب المادة 6 من اتفاق باريس. ويتناول التقرير كيفية إسهام هذه الأسواق في سد الفجوات بين النمو الاقتصادي والعمل المناخي في أقل البلدان نمواً وتعبئة رأس المال من أجل التنمية المستدامة. وعلى الرغم من الوعود التي تقدمها أسواق الكربون، فهي ليست بديلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية أو التمويل المناخي؛ بل تشكل أداة من أدوات عديدة لدعم التحولات الهيكلية الخضراء وأهداف الانبعاثات العالمية لأقل البلدان نمواً. واستناداً إلى التقرير، نظم الأونكتاد جلسات إحاطة عبر الإنترنت للدول الأعضاء من أقل البلدان نمواً بشأن كيفية تسخير إمكانات أسواق الكربون.

(9) بنغلاديش، إثيوبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، اليمن، أفغانستان.

(10) انظر https://unctad.org/publication/aid-crossroads-trends-official-development-assistance.

6- ***تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا 2024: إطلاق العنان لإمكانات التجارة في أفريقيا - تعزيز الأسواق الإقليمية والحد من المخاطر.*** يتناول التقرير العلاقة بين التجارة والتكامل الإقليمي والاستقرار، ويشير إلى كيفية إسهام الأزمات العالمية المترابطة في تفاقم مواطن الضعف في الاقتصاد والحوكمة والتوصيلية والمجتمع والطاقة والبيئة في البلدان الأفريقية، بما فيها 32 بلداً من أقل البلدان نمواً. ويدعو إلى التكامل الإقليمي لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. ويسلط الضوء أيضاً على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها آلية تفضي إلى تحول أقل البلدان نمواً والبلدان النامية في أفريقيا لتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، وتنويع التجارة، وتوثيق الروابط مع الأسواق الإقليمية، والاستفادة من الموارد الإقليمية الأخرى لتحمل الصدمات الخارجية.

7- **موجزات مواطن الضعف.** يعكف الأونكتاد، عملاً بالولاية المسندة إليه من الجمعية العامة، على إعداد موجزات مواطن الضعف المتعلقة بجزر القمر وجيبوتي وزامبيا والسنغال وكمبوديا التي حُددت في عام 2021 باعتبارها بلداناً مؤهلة مسبقاً للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتُمد موجزا مواطن الضعف المتعلقان بجزر القمر وجيبوتي في حلقتي عمل وطنيتين عُقدتا في 15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2024 و18 و19 أيار/مايو 2025، على التوالي. وبُحثت دراسة بشأن تأثير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على آفاق التحول الهيكلي لجزر القمر، وشارك في حلقة العمل الوطنية للاعتماد في جيبوتي 65 مشاركاً، من بينهم كبار المسؤولين الحكوميين ومنسقون وخبراء من 13 وزارة، فضلاً عن ممثلين عن القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والشركاء في التنمية. ونوقش أيضاً تحليل لتأثير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التنمية الصناعية في جيبوتي. وصُممت خريطة طريق وطنية للخروج بزخم من فئة أقل البلدان نمواً لكل واحد من البلدين أثناء حلقة العمل ذات الصلة.

8- **معالجة التوترات التجارية.** تحلل وثيقة صدرت عن الأونكتاد في أيار/مايو 2025 بعنوان *"صون الضعفاء: تكلفة الأعباء الجمركية الجديدة"*[(11)] (Sparing the vulnerable: The cost of new tariff burdens)، التأثير المحتمل للتعريفات التي أُعلن عنها منذ عهد قريب في الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصادات الضعيفة، بما فيها اقتصادات أقل البلدان نمواً. ويُظهر التحليل أن فئة أقل البلدان نمواً لا تمثل سوى 0,9 في المائة من واردات الولايات المتحدة، و1,5 في المائة من العجز التجاري للولايات المتحدة، إلا أنها قد تواجه بعض أعلى التعريفات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة، مما سيؤدي إلى انخفاض صادراتها الحيوية، وسيشكل مخاطر كبيرة على تنميتها. وتمثل الصادرات الموجهة إلى سوق الولايات المتحدة حالياً 8,9 في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً.

9- **الفقر وعدم المساواة في أقل البلدان نمواً.** نشر الأونكتاد الدراسة التحليلية المعنونة *"الحد من الفقر وعدم المساواة في بوركينا فاسو: التحليلات والخيارات السياساتية"* (Réduire la pauvreté et les inégalités au Burkina Faso: analyses et options politiques). وتسلط الوثيقة الضوء على الاتجاهات الحديثة في الفقر وعدم المساواة في البلد، وتحلل تأثير سياسات اقتصادية واجتماعية مختلفة. وعلى الرغم من أن بوركينا فاسو حققت تقدماً اجتماعياً اقتصادياً، لا تزال نسبة كبيرة من سكانها تعيش في فقر. وتشمل التوصيات المقدمة للحد من الفقر وعدم المساواة زيادة اتساق السياسات، وتحسين جودة التعليم وتوسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية، ودعم تعاونيات النساء في مجال الزراعة، وتكثيف الجهود لدعم تشغيل الشباب. وبالمثل، نشر الأونكتاد دراسة بعنوان *"مكافحة عدم المساواة والفقر في جمهورية تنزانيا المتحدة: التحليلات والخيارات السياساتية"* (Combating Inequality and Poverty in the United Republic of Tanzania: Policy Analysis and Options). وعلى الرغم من أن جمهورية تنزانيا المتحدة حققت نمواً اقتصادياً سريعاً، ظل التقدم في مجال الحد من الفقر بطيئاً،

(11) متاحة في https://unctad.org/publication/sparing-vulnerable-cost-new-tariff-burdens.

ولا يزال معدل عدم المساواة مرتفعاً. وتُبرز الدراسة الحاجة إلى توطيد تعبئة الموارد المحلية من خلال نظام ضريبي تصاعدي، وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية، وزيادة إنتاجية العمل في الزراعة، ومواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين.

10- **تنمية القدرات الإنتاجية.** أصدر الأونكتاد منشوراً *بعنوان "تنمية القدرات الإنتاجية: التحديات والفرص – إثيوبيا"* (Productive Capacities Development: Challenges and Opportunities – Ethiopia). ويتناول المنشور القدرات الإنتاجية في إثيوبيا، فضلاً عن الثغرات والإجراءات السياساتية اللازمة لسدها، من أجل النهوض بالتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي. ويتضمن تقييماً للفجوة في القدرات الإنتاجية الوطنية فضلاً عن برنامج شامل لتنمية القدرات الإنتاجية في إثيوبيا. وبالإضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد يومي 23 و24 نيسان/أبريل 2025 حلقة عمل رفيعة المستوى في موزامبيق لاعتماد تقييم للفجوة في القدرات الإنتاجية الوطنية وبرنامج شامل لتنمية القدرات الإنتاجية في البلد.

11- **استعراضات سياسات التحول الإنتاجي.** تعاون الأونكتاد مع مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومع منظمات دولية أخرى على إعداد *استعراض سياسات التحول الإنتاجي في توغو*، الذي أُطلق في أيار/مايو 2025[(12)]. وساهم الأونكتاد بتحليل لدور التجارة والتكامل الإقليمي، فضلاً عن تحديات وفرص الابتكار والتكنولوجيات الرقمية في التحول الإنتاجي في توغو.

12- **الاستثمار والصحة العامة.** أصدر الأونكتاد تقريرين لدعم الاستثمارات المستدامة في التصنيع المحلي للأدوية واللقاحات في أفريقيا باعتباره وسيلة لتحقيق أمن صحي أفضل. ويرسي التقرير الأول، المعنون *"الحجج الداعمة للاستثمار في الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية في أفريقيا: إطار شامل لصانعي سياسات الاستثمار"* (The Case for Investment in Local Pharmaceutical Production in Africa: A Comprehensive Framework for Investment Policymakers)، إطاراً شاملاً لمساعدة صانعي السياسات في تقييم الأثر الاستراتيجي، والتصدي لعوائق الاستثمار، وتصميم حوافز فعالة. أما التقرير الثاني المعنون *"جذب تصنيع المستحضرات الصيدلانية إلى المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا"* (Attracting Pharmaceutical Manufacturing to Africa's Special Economic Zones)، فيستكشف كيف يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تكون أداة فعالة لصناعات، مثل صناعة المستحضرات الصيدلانية، تحتاج إلى الحجم والتخصص للمنافسة. وقد أُطلقت الدراستان في نيسان/أبريل 2025، خلال المنتدى العالمي للإنتاج المحلي التابع لمنظمة الصحة العالمية.

13- **تيسير الاستثمار.** أصدر الأونكتاد تقريراً بعنوان *"تجنب المخاطر في الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دور التأمين ضد المخاطر السياسية"* (Derisking Investment for the Sustainable Development Goals: The Role of Political Risk Insurance) سلط فيه الضوء على أهمية التأمين ضد المخاطر السياسية في دفع الاستثمار في أقل البلدان نمواً. وفي الفترة بين عامي 2018 و2022، تولت شركات التأمين ضد المخاطر السياسية تغطية مشاريع في البلدان النامية بقيمة 150 بليون دولار تقريباً، لكن أقل البلدان نمواً لم تمثل سوى 15 في المائة من المشاريع المشمولة بالتأمين ضد المخاطر السياسية. ومع ذلك، تعادل قيَم المشاريع المشمولة بالتأمين 28 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، مقارنة بـ 6 في المائة في البلدان النامية الأخرى. ويعرض التقرير عدة توصيات لتوسيع غطاء التأمين ضد المخاطر السياسية للاستثمار في قطاعات أهداف التنمية المستدامة وفي أقل البلدان نمواً.

(12) متاح في https://unctad.org/publication/production-transformation-policy-review-togo.

ثالثاً- بناء توافق الآراء الحكومي الدولي

14- **تنظيم حوار السياسات وتقديم المساعدة التقنية لفائدة أقل البلدان نمواً في جنيف.** قدم الأونكتاد المشورة في مجال السياسات والدعم التقني إلى ممثلي أقل البلدان نمواً في جنيف بشأن ما يلي: الأعمال التحضيرية لمشاركة أقل البلدان نمواً في المنتديات الحكومية الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية؛ وعملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛ وبرنامج عمل الدوحة؛ وأنشطة الأونكتاد الجارية والمقررة بشأن أقل البلدان نمواً؛ وولاية الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً في عهد بريدجتاون.

15- **دعم مجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية.** في إطار مبادرة مشتركة بين الأونكتاد ومعهد الجامعة الأوروبية لدعم مجموعة أقل البلدان نمواً في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن قواعد المنشأ، نظم الأونكتاد والمعهد ثلاث حلقات عمل (اثنتان في فلورنسا وواحدة في جنيف) لمناقشة المشهد الحالي لقواعد المنشأ وتأثيرها على الأفضليات التجارية لأقل البلدان نمواً، والتطورات الأخيرة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن قواعد المنشأ، فضلاً عن نتائج دراسات الأونكتاد وأفضل الممارسات والاستراتيجيات للتفاوض بشأن قواعد المنشأ وتطبيقها بفعالية.

رابعاً- التعاون التقني

16- أنفق الأونكتاد في عام 2024 مبلغاً إجمالياً قدره 18,8 مليون دولار على أنشطة التعاون التقني المتعلقة بأقل البلدان نمواً (انظر الجدول). وأُنفقت من هذا المبلغ 9,9 ملايين دولار على مشاريع وطنية و8,9 ملايين دولار على مشاركة أقل البلدان نمواً في مشاريع إقليمية وأقاليمية. وشكلت نفقات التعاون التقني في أقل البلدان نمواً في عام 2024 نسبة 33,3 في المائة من إجمالي نفقات التعاون التقني. وقد انخفض كل من مبلغ النفقات الإجمالي وحصتها في أقل البلدان نمواً مقارنة بعام 2023، بمقدار 5,2 ملايين دولار و8,5 نقاط مئوية، على التوالي.

التعاون التقني المتعلق بأقل البلدان نمواً

(1) المشاريع القطرية في أقل البلدان نمواً	*(2) مشاركة أقل البلدان نمواً في المشاريع الإقليمية والأقاليمية*	*(3) مجموع النفقات المتعلقة بأقل البلدان نمواً*	*(4) مجموع نفقات الأونكتاد على التعاون التقني*	*(5) حصة النفقات المتعلقة بأقل البلدان نمواً في التعاون التقني للأونكتاد(أ)*
السنة	*(بملايين الدولارات)*			*بالنسبة المئوية*
2020	8,93	6,73	15,66	35,04	44,7
2021	9,87	9,24	19,11	46,78	40,9
2022	14,32	12,39	26,71	54,49	49,0
2023	13,69	10,26	23,95	57,27	41,8
2024	9,93	8,86	18,79	56,48	33,3

(أ) تُحسب الحصص في العمود (5) كنسبة مئوية بقسمة المجاميع في العمود (3) على المبالغ الواردة في العمود (4).

ألف- الاستثمار في رأس المال البشري في أقل البلدان نمواً: القضاء على الفقر وبناء القدرات من أجل عدم ترك أحد خلف الركب

17- **التجارة والفقر وعدم المساواة.** عقد الأونكتاد حلقة دراسية افتراضية في 26 شباط/فبراير 2025 بشأن استراتيجيات ومبادرات الحد من الفقر وعدم المساواة في تشاد. وشارك في رئاسة الحلقة الدراسية الممثل الدائم لتشاد في جنيف، وضمت ممثلين حكوميين من وزارات مختلفة بالإضافة إلى أكاديميين وخبراء تقنيين، واسترشد الأونكتاد بنتائجها في إعداد منشور بشأن الحد من الفقر وعدم المساواة في تشاد سيصدر لاحقاً.

18- **ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة.** واصل الأونكتاد دعم تنمية المشاريع في أقل البلدان نمواً. وفي سياق المساعدة التقنية التي يقدمها إلى وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أوغندا، وفي أعقاب نجاح تنظيم حلقة عمل بشأن أدوات بدء الأعمال والمشاريع في كانون الأول/ديسمبر 2024، نظم حلقة عمل تدريبية حول ريادة الأعمال في إطار برنامج تطوير ريادة الأعمال (Empretec) في كانون الثاني/يناير 2025. واستهدفت حلقة العمل التي نُظمت بالتعاون مع مركز Empretec في أوغندا (Enterprise Uganda)، مجموعة تضم 32 شاباً أوغندياً من رواد الأعمال الصغيرة الحجم.

19- **المحاسبة.** واصل الأونكتاد في أوغندا تنفيذ برنامج إدارة النشاط غير الرسمي من أجل تحقيق الامتثال وحشد الإيرادات الذي يتناول إضفاء الطابع الرسمي على الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بدعم تمويلي من مملكة هولندا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، عُقدت في كمبالا حلقة عمل لعرض أداة الأونكتاد للمحاسبة الإلكترونية لهذا النوع من الشركات على مشاركين اختيروا من بين الأشخاص المشمولين بالتدريب على أداة بدء الأعمال والمشاريع، لإخضاعها لاختبار تجريبي. وحظيت أداة المحاسبة بالثناء على فعاليتها وتأثيرها ورحبت بها وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن أصحاب مصلحة آخرين. وقدم الأونكتاد، في إطار شراكة مع الوزارة، دعماً تقنياً مجانياً لمساعدة المؤسسات المشاركة على دمج أداة المحاسبة الإلكترونية في بنيتها التحتية للإبلاغ المالي. وفي آذار/مارس 2025، عُقدت حلقة عمل ثانية لتدريب إداريين من وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتزويدهم بالمهارات التقنية اللازمة لإدارة الأداة وحل الأخطاء، ونشرها على المستخدمين النهائيين، مما يضمن اعتمادها بسلاسة واستخدامها بفعالية من أجل الامتثال.

باء- تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

20- **مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة.** في إطار مشروع بعنوان "مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة: بناء الخبرات في مجال السياسات والممارسات في بلدان آسيوية وأفريقية مختارة (2023-2026)"، بتمويل من الصندوق الفرعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التابع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية، يساعد الأونكتاد موزامبيق في تعزيز منظومتها لمجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وشارك عدد من صانعي السياسات من موزامبيق في حلقتي عمل تدريبيتين في الصين في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2024، جمعتا بين عروض الخبراء وتمارين عملية وزيارات ميدانية لمجمعات ناجحة للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، نشر الأونكتاد تقييماً للفجوات الوطنية في موزامبيق[13] يحدد العوائق البنيوية التي تعترض تطوير مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلد واحتياجات مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة.

(13) UNCTAD, 2024, *Science, Technology and Innovation Parks in Mozambique: Assessment and Policy Issues*, Geneva.

وقد استرشدت بهذه النتائج حلقةُ عمل وطنية بشأن سياسات وإدارة مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار، عُقدت في الفترة من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2024 في مابوتو، وشارك فيها نحو 40 من أصحاب المصلحة من وزارات حكومية وجامعات ومؤسسات بحثية وهيئات معنية بإدارة المجمعات. وأعد المشاركون في حلقة العمل مشروع خطة عمل وطنية لتعزيز منظومة مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلد، ستوضع في صيغتها النهائية خلال حلقة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين في عام 2025.

21- **تقييمات آثار التكنولوجيا**. دعم الأونكتاد حكومة زامبيا في إجراء تقييم لتكنولوجيا إنتاج الغاز الحيوي على نطاق صغير. وتكنولوجيا الغاز الحيوي راسخة في بعض البلدان النامية، غير أنها لم تُعتمد على نطاق واسع بعد في زامبيا. وأجرى الأونكتاد في إطار مشروع من مشاريعه معنون "تقييم التكنولوجيا في قطاعي الطاقة والزراعة في أفريقيا لتسريع التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار (2021 إلى 2024)"، تقييماً وتحليلاً منهجيين لما يمكن أن يرتبط باعتماد تكنولوجيا الغاز الحيوي في زامبيا من آثار وفوائد ومخاطر وتحديات. كما وُضعت خطة عمل شاملة للبلد واعتُمدت من خلال حلقة عمل وطنية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، عقد الأونكتاد حلقة عمل دولية في جنيف بشأن الدروس المستفادة من مشروع تقييم التكنولوجيا، حيث تبادل ممثلون من وزارة التكنولوجيا والعلوم ووزارة الطاقة مع ممثلين من بلدان أخرى النتائج والتوصيات، فضلاً عن الدروس المستفادة من تقييم التكنولوجيا في زامبيا. وساهم المشروع في توثيق التعاون بين الوزارتين، وهو أمر ضروري لنجاح التحول في قطاع الطاقة. وبالإضافة إلى التقييم، أعربت وزارة الطاقة عن عزمها على متابعة تدابير السياسة العامة لدعم اعتماد استخدام الغاز الحيوي، بما في ذلك توفير حوافز ضريبية لمكونات نظام هاضمات الغاز الحيوي المستوردة، تمشياً مع إحدى التوصيات الرئيسية المنبثقة من تقرير التقييم.

جيم- دعم التحول الهيكلي بوصفه محركاً لتحقيق الازدهار

22- **التدريب على السياسات الصناعية**. نظم الأونكتاد حلقة عمل في لوساكا يومي 29 و30 أيار/مايو 2025 لتدريب واضعي السياسات الصناعية في زامبيا على الأساس المنطقي للسياسات الصناعية والحجج الداعمة لها ومبادئها وأدواتها والتحديات الراهنة التي تواجهها. وناقش المشاركون دراسات حالات إفرادية، وتطبيقات عملية، وسبل التغلب على التحديات، ووضع استراتيجيات للتصنيع المستدام. وزاد فهمهم لكيفية مواجهة التحديات في مجال السياسات الصناعية في ظل القيود الدولية الحالية، وأصبحوا أكثر استعداداً لتنفيذ هذه السياسات.

23- **دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة الإقليمية**. يعكف الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، على تنفيذ مشروع لبناء قدرات بلدان أفريقية مختارة (بما فيها أوغندا وبنن وبوروندي وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى) على اعتماد سياسات وأدوات رقمية مبتكرة تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من إنتاج سلع ذات قيمة مضافة أعلى والاندماج في سلاسل الإمداد الإقليمية. وفي 20 شباط/فبراير 2025، نظم الأونكتاد مشاورات وطنية وحلقة عمل لإطلاق المشروع بحضور 49 مشاركاً في كمبالا، لعرض أهداف المشروع ومناقشة التحديات التي تواجهها الشركات الأوغندية الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاندماج في سلاسل القيمة. وستصب نتائج المشاورات في دراسة الأثر الوطنية وستوجه تصميم دورات تدريبية هادفة لصانعي السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، أنهى الأونكتاد إعداد تطبيق على الهاتف المحمول مصمم لجمع بيانات التجارة غير الرسمية عبر الحدود وتعزيز تصميم السياسات التجارية وشفافيتها. ويعكف أصحاب المصلحة في أوغندا وبنن وتوغو على استعراض واختبار نسخ نموذجية أولية من التطبيق.

دال- تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي

24- **الدورات التدريبية الإلكترونية بشأن السياسات التجارية.** يقدم الأونكتاد دورات تدريبية إلكترونية لبناء قدرات المسؤولين المعنيين بالتجارة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على وضع أطر السياسات التجارية المناسبة، وإدارة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإجراء المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم الأونكتاد دورة تدريبية إلكترونية بشأن أطر السياسات التجارية في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر 2024 وكانون الثاني/يناير 2025. وأكمل 21 مشاركاً من 12 بلداً من أقل البلدان نمواً الدورة بنجاح. وعلاوة على ذلك، نظم الأونكتاد دورة تدريبية إلكترونية بشأن تقنيات التفاوض التجاري في الفترة من 10 شباط/فبراير إلى 16 نيسان/أبريل 2025، تدرب خلالها 18 مشاركاً من 11 بلداً من أقل البلدان نمواً.

25- **مبادرة الشفافية التنظيمية للتدابير غير الجمركية.** يتعاون الأونكتاد، بصفته المنظمة الرائدة في جمع البيانات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية، مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تنفيذ تدابير الشفافية المتعلقة بالتدابير غير الجمركية والعمل على إزالة الحواجز غير الضرورية في جميع أنحاء أفريقيا. ويشترط الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الشفافية التنظيمية في مجالات من قبيل التعاون الجمركي، والمساعدة الإدارية المتبادلة، وتيسير التجارة، والعوائق الفنية أمام التجارة، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

26- **إزالة الحواجز غير الجمركية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.** وضع الأونكتاد، في إطار شراكة مع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (التي ينتمي العديد منها إلى فئة أقل البلدان نمواً)، أداة إلكترونية تتيح للقطاع الخاص – لا سيما الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم وتجار القطاع غير الرسمي ورواد الأعمال من النساء والشباب – الإبلاغ عن العقبات التي يواجهها في التجارة بين البلدان الأفريقية. وبعد ذلك يتناول هذه المسائل المنسقون الوطنيون الذين يدربهم الأونكتاد. وساعدت الآلية بنجاح، بفضل وساطة الأونكتاد، في إزالة العديد من الحواجز غير الجمركية في بلدان أفريقية مختلفة. وفي عام 2024، زاد عدد مستخدمي الآلية الإلكترونية للحواجز غير الجمركية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بنسبة 41 في المائة، حيث انتقل من 931 مستخدماً إلى 408 1 مستخدمين، ليشهد هذا العام أكبر عدد من التسجيلات منذ إطلاق الآلية في عام 2019. كما عمل الأونكتاد مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على وضع تطبيق على الهاتف المحمول يسمح للمستخدمين بالإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية أثناء التنقل. وبالإضافة إلى ذلك، أوفد الأونكتاد أحد خبرائه إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم وحدة تنسيق الحواجز غير الجمركية التابعة لها، وبناء قدرات المنسقين الوطنيين المعنيين بالحواجز غير الجمركية، وتنظيم حملات التوعية.

27- ***توقعات الأفضليات التجارية لعام 2024.*** نشر الأونكتاد *توقعات الأفضليات التجارية لعام 2024* (Trade Preferences Outlook 2024)، وهو تقرير يركز على الأفضليات التجارية غير المتبادلة المنطبقة على البلدان النامية و/أو أقل البلدان نمواً. ويستخلص هذا الإصدار الأول حصيلة الوضع الحالي للتجارة التفضيلية في إطار برامج الأفضليات التجارية غير المتبادلة، ويقيّم آثارها ويبحث أهميتها المستمرة في ضوء تغير نمط وهيكل التجارة الدولية. ويهدف التقرير إلى إثراء النقاش بشأن مدى وكيفية إسهام الأفضليات التجارية في تنويع صادرات البلدان النامية، وهو من الركائز الأساسية لنمو الصادرات المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية.

28- **النظام الشامل للأفضليات التجارية.** واصل الأونكتاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير السعي إلى تحقيق التكامل التجاري الأقاليمي بين البلدان النامية من خلال دعم النظام الشامل للأفضليات التجارية. ونظم الأونكتاد جلسة إعلامية لعرض دراساته الأخيرة بشأن التجارة بين بلدان الجنوب في قطاعي صيد الأسماك البحرية وتربية الأحياء المائية، ودراسة مقبلة بشأن قطاع الزراعة.

29- **قواعد المنشأ في الترتيبات التجارية التفضيلية.** نظم الأونكتاد، بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي ووزارة التجارة في كمبوديا، دورتين تدريبيتين تنفيذيتين في نيسان/أبريل 2025 بشأن استخدام الترتيبات التجارية التفضيلية وممارسات تيسير التجارة في الإجراءات التشغيلية لإصدار الشهادات في كمبوديا. وشارك في حلقتي العمل اللتين عُقدتا على مدى يومين في جامعة سفاي ريينغ وفي سيهانوك فيل على التوالي خبراء في مجال التجارة ومسؤولون حكوميون وممثلو الجمارك ومشاركون من القطاع الخاص لاستكشاف الجوانب الفنية والتشغيلية والاستراتيجية لقواعد المنشأ والامتثال في إطار ترتيبات تجارية تفضيلية مختلفة.

30- **تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية.** تتيح تقييمات الأونكتاد للاستعداد للتجارة الإلكترونية تشخيصات مفصلة ومشورة سياساتية لتهيئة بيئة مواتية وبناء منظومات للتجارة الإلكترونية تشمل الجميع في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ويتعلق قرابة ثلثي التقييمات الـ 38 التي أُنجزت حتى الآن بأقل البلدان نمواً. وأجرى الأونكتاد في الفترة المشمولة بالتقرير تقييماً لاستعداد تيمور - ليشتي للتجارة الإلكترونية في إطار شراكة مع وزارة التجارة والصناعة وبتمويل من الاتحاد الأوروبي. وعقب حلقة عمل وطنية للتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين نُظمت في تموز/يوليه 2024، نُشر تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية في نيسان/أبريل 2025. وسيُسترشد بالنتائج في صياغة استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية لإطلاق العنان لإمكانات التجارة الإلكترونية من أجل تحقيق النمو المستدام في البلد. ويواصل الأونكتاد أيضاً تقديم الدعم في مجال التنفيذ إلى عدد من أقل البلدان نمواً التي أجرت تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية، باستخدام أدوات منها أداته المخصصة لتتبع الإصلاحات في مجال التجارة الإلكترونية.

31- **التجارة الإلكترونية من أجل المرأة.** منذ إطلاق مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة في عام 2019، شاركت رائدات أعمال في المجال الرقمي من 16 بلداً من أقل البلدان نمواً في واحدة من الدورات الرئيسية الـ 15 بشأن التجارة الإلكترونية من أجل المرأة التي عُقِدَت حتى الآن. ويعمل الأونكتاد، في الفترة 2025/2024، بتعاون وثيق مع ست مناصرات للتجارة الإلكترونية من أجل المرأة، وهي مجموعة صغيرة من القائدات المؤثرات في القطاع الرقمي عُيِّنَّ لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة، منهن مناصِرة من بنن. كما مهدت الدورات الرئيسية الطريق أمام تشكيل ست جماعات إقليمية لرائدات الأعمال في المجال الرقمي. وبحلول نهاية نيسان/أبريل 2025، كان قد انضم إلى هذه الجماعات أكثر من 450 رائدة أعمال في المجال الرقمي من 60 بلداً، منها 20 بلداً من أقل البلدان نمواً.

32- **تيسير التجارة والنقل.** تيسير التجارة أمر بالغ الأهمية لدمج أقل البلدان نمواً في سلاسل الإمداد العالمية لأنه يقلل من الإجراءات الروتينية ويخفض التكاليف ويزيد الإيرادات الوطنية. ولا يزال مستوى تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة متدنياً لدى أقل البلدان نمواً (ما بين 25 في المائة و60 في المائة، مقارنة بنسبة 85 في المائة على المستوى العالمي). ويدعم عمل الأونكتاد في مجال تيسير التجارة والنقل البلدان في إنشاء وتعزيز لجان وطنية معنية بتيسير التجارة، ويجهز البنية التحتية اللوجستية (الموانئ والموانئ الجافة ومراكز التخزين اللوجستية ووكالات الممرات/النقل) بأدوات رئيسية، مثل الحلول الذكية مناخياً للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أثناء التجارة عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز أدوات مثل أداة تعقب الإصلاحات في مجال تيسير التجارة (التي دخلت حيز التطبيق في 15 بلداً من أقل البلدان نمواً) وبوابات المعلومات التجارية (في 13 بلداً من أقل البلدان نمواً) الشفافية ورصد التنفيذ. كما يشدد الأونكتاد على نظم النقل المستدامة والقادرة على الصمود التي تقلص التكاليف وتُحسّن الربط لأقل البلدان نمواً، مما يعزز التنويع الاقتصادي والاندماج في سلاسل الإمداد الإقليمية والعالمية.

33- **أتمتة الجمارك.** يستخدم حالياً 38 بلداً من أصل 44 بلداً من أقل البلدان نمواً (86 في المائة) نظاماً آلياً واحداً على الأقل للبيانات الجمركية (أسيكودا) لأتمتة الجمارك وتيسير التجارة[14]. وبالإضافة إلى ذلك، تشغّل سان تومي وبرينسيبي التي خرجت منذ عهد قريب من فئة أقل البلدان نمواً برمجية النظام الآلي العالمي للبيانات الجمركية (أسيكودا العالمي) والشباك الموحد القائم على هذا النظام. وعلاوة على ذلك، تطبق خمسة بلدان حالياً نظام الشباك الموحد القائم على أسيكودا من أجل التجارة[15]. وتمول الحكومات المستفيدة معظم المشاريع التشغيلية لأسيكودا. أما مصادر التمويل الأخرى فتضم بنك التنمية الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للخبرة (Expertise France)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والوكالة السويسرية للتعاون التقني (Swisscontact)، ومنظمة علامة أفريقيا المسجلة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي الفترة 2025/2024، وُقع على مشاريع وتمديدات جديدة لنظام أسيكودا لإتاحة التعاون التقني في إريتريا وأفغانستان وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وغينيا وغينيا بيساو ومدغشقر والنيجر. ويدعم المشروعان المنفذان في إريتريا وغينيا بيساو، والممولان على التوالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك التنمية الأفريقي، الانتقال من برمجية أسيكودا++ إلى برمجية أسيكودا العالمي. وفي أفغانستان، عُزز نظام أسيكودا للإعفاء من أجل دعم تدفق المساعدات الإنسانية. وفي أنغولا، يتوقع مشروع مساعدة تقنية ذاتي التمويل تطبيق الجيل التالي من برمجية أسيكودا لإدارة الجمارك. وفي جيبوتي، يدعم مشروع جديد تموله السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إطلاق بوابة للمعلومات التجارية. ومن المنتظر أن تسهم مشاريع وتمديدات أخرى وُقع عليها في تحسين عمليات تطبيق نظام أسيكودا العالمي على الصعيد الوطني بوحدات وخاصيات وأنشطة إضافية لبناء القدرات. وتحقق نظم أسيكودا التابعة للأونكتاد فوائد واضحة من حيث زيادة الإيرادات الجمركية وتقليص أوقات التخليص الجمركي. ففي مدغشقر، زادت الإيرادات الجمركية بنسبة 37 في المائة في الفترة 2019-2024 بعد تطبيق نظام أسيكودا العالمي في عام 2018. وفي أفغانستان، تَقلص الوقت اللازم لمعالجة الإعفاءات المتعلقة بالشحنات الإنسانية في عام 2024 من 10 أيام إلى بضع ساعات عن طريق حلول أسيكودا. وأخيراً، انخفضت الحاجة إلى وثائق مطبوعة في تيمور - ليشتي بنسبة 85 في المائة منذ إطلاق الشباك الموحد القائم على نظام أسيكودا في عام 2024.

هاء- مواجهة تغير المناخ والتدهور البيئي والتعافي من جائحة كوفيد-19، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة واعية بالمخاطر

34- **تشجيع الاستثمار.** في إطار مشروع ينفذه حساب التنمية ويتعلق بجذب التمويل والاستثمار من أجل الانتقال الطاقي، يعمل الأونكتاد على تمتين قدرات خمسة بلدان أفريقية، منها إثيوبيا وملاوي، على تشجيع وتيسير الاستثمارات في الانتقال الطاقي. وقد أعد الأونكتاد مواد تدريبية وموجزات بشأن الأسواق تتضمن معلومات عن إمكانات الاستثمار في الانتقال الطاقي لكلا البلدين. وعُقد اجتماع لأصحاب المصلحة في إثيوبيا في 15 آب/أغسطس 2024، بالتعاون مع لجنة الاستثمار في إثيوبيا، ساعد في تحديد فرص وتحديات الاستثمار والتعاون المؤسسي في مجال الانتقال الطاقي. وعُقد اجتماع مماثل في ملاوي في 24 أيلول/سبتمبر 2024، بالتعاون مع مركز ملاوي للاستثمار والتجارة. ورأى أكثر من 94 في المائة من المشاركين في كلتا حلقتي العمل أنهما كانتا وثيقتي الصلة بالموضوع.

(14) إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، توفالو، تيمور - ليشتي، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، السودان، سيراليون، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، كمبوديا، كيريباس، ليبريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

(15) أوغندا، بوروندي، تيمور - ليشتي، جزر القمر، رواندا.

35- **أسواق رؤوس الأموال والتمويل المستدام.** عمق الأونكتاد عمله في مجال الاستثمار المسؤول من خلال أنشطة مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة. وفي عام 2024، ازداد عدد الأعضاء ليصل إلى 134 سوقاً من أسواق الأوراق المالية، خمس منها من أقل البلدان نمواً[16].

36- **تيسير الأعمال.** يعمل الأونكتاد في مالي مع وزارة الصحة وأرباب العمل على تصميم عملية رقمية تتيح الترخيص عبر الإنترنت لاستيراد المستحضرات الصيدلانية وتوزيعها وإنتاجها محلياً. ويمكن أن يؤدي نظام ترخيص رقمي للمستحضرات الصيدلانية إلى تسهيل الحصول عليها في عدد من أقل البلدان نمواً في المنطقة.

واو- تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات المبتكرة: مسيرة نحو الخروج المستدام من قائمة أقل البلدان نمواً

37- **قياس التدفقات المالية غير المشروعة.** في إطار مشروع بشأن "القياس الإحصائي للتدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة لتيسير اتخاذ إجراءات سياساتية أدق"، يدعم الأونكتاد بوركينا فاسو وزامبيا والسنغال في جهودها لمكافحة التهرب الضريبي وإساءة استخدام التسعير التحويلي وأشكال أخرى من الأنشطة غير المشروعة. كما يسدي الأونكتاد المشورة بشأن طرق توطيد قاعدة إيرادات الحكومات وتعزيز ممارسات فرض ضرائب عادلة من أجل التنمية المستدامة. وعقد الأونكتاد سلسلة من المشاورات الوطنية وحلقات العمل السياساتية في بلدان مستفيدة، منها بوركينا فاسو وزامبيا، لمساعدة الحكومات على تحديد مخاطر سوء التسعير التجاري ونقل الأرباح، وتمهيد الطريق لاتخاذ إجراءات سياساتية على المستوى الوطني. وفي الفترة من 3 إلى 7 شباط/فبراير 2025، عقد الأونكتاد حلقة عمل مشتركة للقياس واجتماعاً لفريق من الخبراء مع ممثلين من البلدان المستفيدة للنظر في الخيارات السياساتية التي يمكن تنفيذها لكبح التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز تعبئة الموارد المحلية للبلدان الأفريقية استناداً إلى إحصاءات جُمعت على الصعيد الوطني للتدفقات المالية غير المشروعة.

38- **اتجاهات وتحليلات الاستثمار.** قدم الأونكتاد في إطار إحدى المبادرات الدعم إلى أنغولا في تحسين جمع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر والأنشطة المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات. وهدفت المبادرة أيضاً إلى التوعية بالمعايير والمبادئ التوجيهية المقبولة دولياً لتجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، يعكف الأونكتاد على إعداد تقرير إقليمي عن الاستثمار في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التي تضم من بين أعضائها 12 بلداً من أقل البلدان نمواً[17]. وسيحلل التقرير اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الأخيرة في منطقة السوق المشتركة، وسيقدم رؤىً لتوجيه عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة ودعم جهود التكامل الإقليمي. وسيُعرض التقرير على وزراء بلدان السوق المشتركة في اجتماع وزاري سنوي سيُعقد في تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

39- **استعراضات سياسات الاستثمار.** واصل الأونكتاد إجراء استعراضات قطرية وإقليمية لتحليل الأطر الاستراتيجية والقانونية والمؤسسية للاستثمار، وتقديم مشورة سياساتية عملية المنحى وتوصيات ملموسة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، نشر الأونكتاد تقريرين عن تطبيق استعراضي سياسات الاستثمار في سيراليون وغامبيا، ويعكف على الاضطلاع بعمل مماثل في بنغلاديش. ودخل الأونكتاد المراحل النهائية من إعداد استعراض لسياسات الاستثمار في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (التي تضم تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى).

(16) أوغندا، بنغلاديش، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، الصومال.

(17) إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، السودان، الصومال، ملاوي.

وهناك طلبات رسمية قيد الإعداد لإجراء استعراضات لسياسات الاستثمار في 33 بلداً، تسعة منها من أقل البلدان نمواً[18]. ونظم الأونكتاد أيضاً حلقات عمل تدريبية لمتابعة استعراضاته. ففي أعقاب نشر استعراض لسياسات الاستثمار في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا – الذي يضم في عضويته بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وغينيا بيساو ومالي والنيجر – على سبيل المثال، نظم الأونكتاد بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا حلقات عمل لبناء القدرات في مجال تيسير الاستثمار وتشجيعه، بهدف دعم تنفيذ توصيات استعراض سياسات الاستثمار. وبالمثل، وفي إطار متابعة التقرير المتعلق بموريتانيا وتنفيذه، شارك ممثلون عن وكالة ترقية الاستثمارات في حلقة عمل، نُظمت بالتعاون مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات. وركزت حلقة العمل على صياغة سياسات واستراتيجيات لتشجيع الاستثمار وتيسيره لاستهداف المستثمرين. وأخيراً، وبناءً على طلب من حكومة سيراليون، قدم الأونكتاد تعليقات مستفيضة على مشروع استراتيجية الاستثمار الوطنية للبلد.

40- **اتفاقات الاستثمار الدولية.** واصل الأونكتاد تقديم الدعم إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن البروتوكول المتعلق بالاستثمار ومرفقات الاتفاق. ويتضمن البروتوكول أحكاماً تهدف إلى تشجيع وتيسير وحماية الاستثمار بين البلدان الأفريقية الذي يعزز التنمية المستدامة، ويحمي في الوقت ذاته حق الدول الأطراف في التنظيم. وتعترف ديباجته بعمل الأونكتاد في مجال إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، كما أن الأونكتاد عضو في فرقة العمل التي تساعد أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في المفاوضات بشأن المرفق المتعلق بتسوية منازعات الاستثمار. وعلاوة على ذلك، نظم الأونكتاد وجامعة الدول العربية حلقة عمل إقليمية لتيسير المناقشات الموضوعية بشأن اتفاقات الاستثمار الإقليمية التي اقترحتها الجامعة[19]. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم الأونكتاد المفاوضات بشأن اتفاق الاستثمار المنقح لمنطقة الاستثمار المشتركة التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي هذا الصدد، شارك الأونكتاد في تنظيم حلقة عمل إقليمية أولى للاعتماد تناولت اتفاق الاستثمار المنقح، في القاهرة، في تشرين الأول/أكتوبر 2024، لمواءمته مع الإطار القاري الناشئ لحوكمة الاستثمار (أي البروتوكول المتعلق بالاستثمار)، فضلاً عن أفضل الممارسات التي حُددت منذ التنقيحات الأخيرة في عام 2017. وشارك في الحدث الذي استمر يومين مندوبون حكوميون لاستعراض التنقيحات المقترحة ومناقشتها ووضع خريطة طريق لاعتماد اتفاق الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الأونكتاد تقريره عن استعراض اتفاقات الاستثمار الدولية وتناول فيه معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي أيار/مايو 2025، نُظمت حلقة عمل ثانية لدعم المفاوضات بشأن تنقيحات إضافية لاتفاق الاستثمار. وعلاوة على ذلك، نظم الأونكتاد في حزيران/يونيه 2025، بالتعاون مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، حلقة عمل بشأن قضايا الإصلاح الرئيسية في اتفاقات الاستثمار الدولية لبلدان الرابطة التي تضم بلداناً بعضها من أقل البلدان نمواً (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار). وتناول الحدث الاتجاهات العالمية في اتفاقات الاستثمار الدولية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وقيّم التحديات الرئيسية في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية الحالي، وسلط الضوء على أدوات الأونكتاد لتسريع الإصلاح دعماً للتنمية المستدامة. وتناولت المناقشات أيضاً القضايا الناشئة في اتفاقات الاستثمار الدولية، مثل تيسير الاستثمار، والاستثمار المسؤول، وأهداف السياسات العامة. وأجرى الأونكتاد في حزيران/يونيه 2025 أيضاً، بناءً على طلب من حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، استعراضاً شاملاً لاتفاقات الاستثمار الدولية في البلد، بهدف تعزيز بعدها الإنمائي.

(18) جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، الصومال، غينيا – بيساو، مالي، ملاوي، النيجر، هايتي.

(19) أقل البلدان نمواً الأعضاء في جامعة الدول العربية: جزر القمر، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن.

41- **تيسير الأعمال.** وضع الأونكتاد مجموعة من النظم الشبكية للحوكمة الرقمية والبنية التحتية العامة الرقمية لمساعدة البلدان في تحسين مناخات الاستثمار والتجارة والأعمال فيها من خلال الشفافية وتبسيط الإجراءات وأتمتة القواعد والإجراءات المتعلقة بإنشاء الشركات وبعملياتها. ويدعم الأونكتاد في أنغولا تنفيذ اتفاق تيسير الاستثمار المستدام مع الاتحاد الأوروبي من خلال تبسيط الإجراءات ورقمنتها للمستثمرين، بما في ذلك إدماجها في إطار مختلف الوزارات. وفي بنن، صمم الأونكتاد بالتعاون مع وكالة تشجيع الاستثمارات والصادرات شباكاً رقمياً موحداً للاستثمار، يسمح للشركات بامتثال متطلبات المناطق الاقتصادية الخاصة المحلية والاستفادة من حوافز الاستثمار. وزاد تسجيل مشروعات الأعمال بمقدار ثلاثة أمثال عن طريق النظام الإلكتروني، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي على عدد كبير منها، مما أدى إلى تحسين نوعية الوظائف. وعلاوة على ذلك، يؤثر الشباك الموحد تأثيراً واضحاً على رواد الأعمال من النساء والشباب وعلى المجتمعات الريفية والضعيفة. ويجري إنشاء شباكين موحدين لتيسير تسجيل مشروعات الأعمال وإدماجها ولإصدار التراخيص ذات الصلة في غامبيا وليسوتو.

42- **تقديم المساعدة إلى العمليات الوطنية للخروج من فئة أقل البلدان نمواً.** قدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى حكومات جزر القمر وزامبيا والسنغال وكمبوديا بشأن قضايا الساعة التي اختارها كل بلد من هذه البلدان باعتبارها مجالات ذات أولوية لتنفيذ استراتيجياتها الوطنية للخروج بزخم من فئة أقل البلدان نمواً.

43- **الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي.** يعمل الأونكتاد بشكل وثيق مع منظمات دولية أخرى على تقديم التدريب وبناء القدرات للمساعدة في تحسين توافر إحصاءات رسمية قوية وقابلة للمقارنة في الوقت المناسب بشأن الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية في البلدان النامية. وفي عام 2024، عمل الأونكتاد مع صندوق النقد الدولي على تنظيم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية بشأن قياس التجارة الرقمية استفاد منها مشاركون من 24 بلداً من أقل البلدان نمواً[20].

44- **التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ برنامج عمل الدوحة.** شارك الأونكتاد بنشاط في مداولات اجتماع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً بشأن تنفيذ برنامج عمل الدوحة.

خامساً- الدروس المستفادة

45- شهدت أقل البلدان نمواً، في السنة الثالثة من تنفيذ برنامج عمل الدوحة، نمواً بطيئاً يقل معدله بكثير عن الغاية المحددة في البرنامج، وهي نسبة 7 في المائة. ولا تزال العقبات الطويلة الأمد أمام التنمية، بما في ذلك عدم كفاية التحول الهيكلي وتنويع الصادرات، والافتقار إلى البنية التحتية الأساسية وانخفاض مستويات رأس المال البشري، تعيق التقدم في هذه البلدان. وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب تزايد مستويات الديون، والتوترات التجارية العالمية، وتوقع انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. وشهدت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً زيادة معتدلة في عام 2023، إلا أن من المرجح أن يكون للإعلانات الأخيرة عن تخفيضات حادة في مستويات هذه المساعدة تأثير غير متناسب على أقل البلدان نمواً، لأن نسبة هذه المساعدة أكبر قياساً إلى ناتجها المحلي الإجمالي أو إنفاقها الحكومي.

(20) أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوركينا فاسو، توغو، تيمور - ليشتي، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، زامبيا، السنغال، الصومال، غامبيا، غينيا، كمبوديا، ليسوتو، ملاوي، ميانمار، نيبال، النيجر.

46- وسيتطلب التغلب على هذه التحديات ووضع أقل البلدان نمواً على مسار مستدام نحو تحقيق غايات برنامج عمل الدوحة التزاماً ودعماً مستمرين من المجتمع الدولي. وبغية دعم الاستثمارات الأساسية، هناك حاجة إلى خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة وإلى زيادة سريعة في الحصول على التمويل. وللتخفيف من عبء الديون على أقل البلدان نمواً، لا بد من إدخال إصلاحات على الهيكل المالي الدولي، تشمل البدء بتحسين الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الديون التابع لمجموعة العشرين، وتصميم آلية عالمية لإعادة هيكلة الديون. وبالمثل، ينبغي تشجيع الجهات المانحة على تقديم ما لا يقل عن 0,2 في المائة من دخلها القومي الإجمالي مساعدةً إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً، وتحصين هذه المساعدة المقدمة إلى هذه البلدان من التخفيضات المقبلة لميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية.

47- وفي الوقت نفسه، من المهم أن تبني أقل البلدان نمواً قدرتها الإنتاجية وقدرتها على الصمود، وأن توطد تعبئة الموارد المحلية، بطرق منها تحسين فعالية تحصيلها للضرائب، والحد من الإعفاءات الضريبية، والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي. والمساعدة التقنية متاحة لدعم هذه الجهود، بسبل منها بناء قدرات المؤسسات ذات الصلة وتمتين الأطر التنظيمية والبنية التحتية ذات الصلة.

48- وعلاوة على ذلك، من المهم لأقل البلدان نمواً ضمان تقاسم فوائد النمو على نطاق واسع. ففي الماضي، لم تقترن حلقات النمو دائماً بتقدم متناسب في مجال الحد من الفقر. ويشهد العديد من أقل البلدان نمواً تزايد اللامساواة[21]. وفي الأجلين المتوسط والطويل، يؤدي اتساع رقعة اللامساواة إلى إضعاف قدرة النمو على الحد من الفقر، وتقويض قدرات أقل البلدان نمواً على زيادة الإيرادات، وتقليل أثر مكاسب التنمية الاجتماعية.

49- وقد أثبتت المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد فعاليتها باعتبارها أداة لبناء قدرات صانعي السياسات في أقل البلدان نمواً. وتشمل الدروس الرئيسية المستفادة من الفترة المشمولة بالتقرير أهمية الدعم السياسي الرفيع المستوى وتولي الوزارات المعنية زمام المشاريع، والدور الذي يمكن أن يؤديه الدعم المقدم من الأونكتاد في توطيد التعاون بين الوزارات، والقيمة المضافة لعقد اجتماعات بحضور أصحاب المصلحة لزيادة فعالية التحاور وتبادل وجهات النظر.

50- ويتلقى الأونكتاد باستمرار طلبات من أقل البلدان نمواً للحصول على مساعدته التقنية، لا سيما في مجالات الخروج من هذه الفئة، وصياغة السياسات التجارية والصناعية، والقدرات الإحصائية، والتكامل التجاري الإقليمي والدولي، والحد من الفقر وعدم المساواة، وبناء القدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة وتيسير الأعمال، والتجارة الإلكترونية. وتبين هذه الطلبات قيمة تدخلات الأونكتاد والطلب عليها، وتبرز الحاجة إلى مزيد من الموارد من خارج الميزانية لتمكين الأونكتاد من تلبية مزيد من الطلبات التي ترد إليه من أقل البلدان نمواً.

سادساً- التوصيات

51- قد يود مجلس التجارة والتنمية النظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) حث المجتمع الدولي على الوفاء بجميع الالتزامات المتفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا، وعهد بريدجتاون، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، وميثاق المستقبل، وكذلك نتائج المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

(21) Osakwe P and Solleder O, 2023, Understanding the drivers of income inequality within and across countries: Some new evidence, Working Paper No. 2, UNCTAD.

(ب) حث الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية على توفير تمويل إضافي بشروط ميسرة لأقل البلدان نمواً وإتاحة استثمارات حاسمة الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ج) تسليط الضوء على مواطن ضعف أقل البلدان نمواً، ودعوة جميع البلدان إلى مراعاة الوضع الخاص لأقل البلدان نمواً عند رسم سياساتها التجارية.

(د) الدعوة إلى زيادة المساعدة التقنية وبناء القدرات لتناول الصلة بين التجارة والفقر وعدم المساواة، بغية تعزيز قدرة النمو على الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً.

(هـ) تسليط الضوء على حاجة أقل البلدان نمواً إلى تمتين قدرتها على الصمود، بطرق منها بناء القدرات الإنتاجية وتنويع اقتصاداتها وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتشجيع الجهات المانحة على دعم هذه الجهود.

(و) تشجيع الجهات المانحة على تحديد هدف يتمثل في تقديم ما لا يقل عن 0,2 في المائة من دخلها القومي الإجمالي مساعدةً إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً، وحماية هذا الالتزام من التخفيضات المقبلة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

(ز) تسليط الضوء على ضرورة استمرار منظومة الأمم المتحدة في تقديم دعم هادف إلى فئة أقل البلدان نمواً.

(ح) النداء إلى التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً لتمكين الأونكتاد من زيادة مساعدته التقنية لهذه البلدان تمشياً مع عدد الطلبات الواردة.